تقدير موقف:

تقدير و توصيف للواقع الحالي في سورية

10.2

14/10/2025

المحتويات:

المحتويات: **2**
1- اتفاق قسد -دمشق :..... 2
2 مشروع القرار الأمريكي في مجلس الأمن الدولي (أكتوبر 2025)لرفع العقوبات : ... 5
الإطار القانوني: 5
مكاسب القرار للسلطة الانتقالية :..... 7
العوائق والعقبات : 7
الخلاصة القانونية والسياسية :.....8

تحديث حول أهم الملفات السورية :

1- اتفاق قسد -دمشق :

تشير كافة المقابلات التي أجراها قائد قوات سورية الديمقراطية إلى التوصل لاتفاق مبدئي مع دمشق لدمج قوات سورية الديمقراطية ضمن وزارتي "الدفاع والداخلية "وتفاهمات عسكرية وأمنية وأعلن أن دمشق ستنضم قريبا للحرب على داعش وهذه المشاركة هي أحد شروط رفع العقوبات الأمريكية التي تؤيد قسد رفعها وكشف عبدي اقتراح واشنطن تشكيل قوة مشتركة بين السلطة وقسد في هذا الإطار.

كما تم تشكيل لجان وتجري محادثات مع ممثلي السلطة في دمشق لبحث آليات تنفيذ الاتفاق.

وأشار عبدي إلى تفاهمات جارية لإدراج بنود اتفاق 10 أذار في الدستور وهو أمر يستلزم تعديل دستوري يلحظ حقوق الأكراد في الدستور حيث تم تشكيل لجان لمناقشة الدستور إضافة إلى الشؤون الصحية والتعليمية والخدمات .

وأعلن عبدي وجود اتفاق حول اللامركزية وان اختلفت مصطلحات الجانبين حول الموضوع.

وأكد عبدي على أن وفد من قسد سيزور المحافظات السورية بدون أن يعلن عن هدف هذه الزيارات.

وحول المهجرين وعودتهم دعا عبدي أهالي عفرين وسري كانيه وسري سبي وشيخلر ودير الزور للعودة إلى مناطقهم .

مصادر مقربة من السلطة تحدثت عن بدء دمج مؤسسات قسد والإدارة الذاتية مع سلطة دمشق والبحث في تعاون في إدارة الحقول النفطية في المنطقة.

كما يجري بحث فتح معبر القامشلي نصيبين في بداية تعاون تركي مع قسد على أن تكون إدارة المعبر الحدودي تحت سلطة دمشق.

وما يلفت الانتباه أنه التفاوض بين السلطة في دمشق وقسد والذي تم أخيرا برعاية سياسية وعسكرية أمريكية يترافق باجتماعات تنسيقية رفيعة المستوى بين سلطة دمشق وتركيا حيث تكثفت خلال الأيام القليلة الماضية اللقاءات بين الجانبين كان أخرى زيارة وزيري الخارجية والدفاع ورئيس الاستخبارات إلى تركيا للقاء نظرائهم ما يدل على التركيز التركي المكثف على هذا الملف .

وحذر الرئيس التركي قسد بشكل متكرر كان أخرها 14- 10 -2025 من الانجرار نحو طرق خاطئة وطالبها بدعم وحدة سوريا وسلامة أراضيها معتبرا أن اندماجها مع دمشق سيسرع خطوات التنمية في البلاد .

وفي موضوع ذو صلة : أفادت مصادر متقاطعة بأن جيش سورية الحرة أعيدت تسميته ب "قوات المهام الخاصة في البادية " مع نقل تبعيته من وزارة الداخلية إلى وزارة الداخلية مع مواصلتها مهامها بالتنسيق مع التحالف الدولي تحت عنوان ملاحقة داعش في مناطق واسعة من الجغرافيا السورية من خلال دوريات مشتركة مع القوات الامريكية وتتحدث مصادر بأن الخطوة تأتي لتنسيق العمليات بين الأجهزة العسكرية والمدنية لمواجهة التهديدات المسلحة فيما تشير مصادر خاصة بأن هذه الخطوة تأتي تمهيدا لتسلم شخصية محسوبة على قسد وزارة الداخلية ودمج قوات الأمن الداخلي لقسد ضمن بنيتها بما يمكن الولايات المتحدة من الإشراف بشكل مباشر على ملف الأمن الداخلي السوري

2 مشروع القرار الأمريكي في مجلس الأمن الدولي (أكتوبر 2025)لرفع العقوبات :

وزعت الثلاثاء الولايات المتحدة مشروع بيان على أعضاء مجلس الأمن الدولي مشروع قرار لرفع اسمي الرئيس السوري أحمد الشرع ووزير الداخلية أنس خطاب من لائحة العقوبات وتخفيف العقوبات عن سورية بعد تشكيل الحكومة الانتقالية كما يقضي مشروع القرار الأميركي باستثناء الحكومة السورية من حظر توريد السلاح والدعم الفني والمالي شريطة أن يتم ذلك في إطار التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو ضمن أنشطة إزالة الألغام وإعادة تأهيل البنية التحتية وعودة النازحين.

الإطار القانوني:

صيغ مشروع المسودة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتيح لمجلس الأمن فرض أو تعديل العقوبات لضمان السلم والأمن الدوليين و يهدف إلى رفع أو تعليق العقوبات السابقة المفروضة على سوريا بموجب قرارات سابقة او ذو صلة (مثل2108,2209 المتعلقين بالكيماوي 2170 و2254)، والتي كانت تستهدف النظام السابق

أهم البنود القانونية في المشروع

.1- رفع تجميد الأصول المالية الحكومية السورية والسماح بعودة المعاملات البنكية الدولية

.2-إعادة فتح القنوات الدبلوماسية الرسمية بين دمشق والدول الأعضاء

3- شطب الأسماء السابقة من قوائم العقوبات (رئيس المرحلة الانتقالية في سوريا احمد الشرع ، أنس خطاب وزير الداخلية في الحكومة السورية الانتقالية) واستبدالها بآلية مراقبة تخص الحكومة الانتقالية الجديدة

.4-إبقاء العقوبات على الجماعات المصنفة الإرهابية (داعش، وهيئة تحرير الشام) دون تغيير

.5- السماح للأمم المتحدة والمنظمات الدولية بالمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار ونزع الألغام وتطهير الأسلحة الكيميائية

6- التأكيد على التزام الحكومة الانتقالية بالمساءلة والعدالة الانتقالية، وفقًا لقرارات مجلس الأمن السابقة، خصوصًا القرار

2254

مكاسب القرار للسلطة الانتقالية :

.1- منح قيادة السلطة شرعية دولية: رفع العقوبات يعترف بالحكومة الانتقالية كممثل شرعي للدولة السورية

.2- إعادة دمج سوريا في النظام المالي العالمي، بما يمكّنها من الحصول على الدعم لإعادة الإعمار

ودمجها بالمنظومة العالمية . 3-تعزيز الحضورالدولي للسلطة الجديدة

.4- تشجيع الاستثمار والتنمية بفتح المجال أمام البنوك والشركات للعمل في سوريا دون خوف من مخالفة العقوبات

.5- توسيع دور الأمم المتحدة في ضمان الاستقرار ومراقبة تنفيذ الإصلاحات السياسية والأمنية

العوائق والعقبات :

.1- احتمال تسرب الأموال أو الموارد نتيجة ضعف الحوكمة وغياب الشفافية

2- رفض بعض الدول أو الأطراف المعارضة للاعتراف بالحكومة الانتقالية إذا لم تعتبر العملية السياسية شاملة بما فيه الكفاية

3- بقاء الجماعات المسلحة خارج السيطرة وبقاء العقوبات على التنظيمات قد يخلق انقسام وتصادم بين مكونات السلطة .

.4- بطء البنوك الغربية في العودة بسبب الخوف من عقوبات ثانوية أمريكية أو أوروبية

الخلاصة القانونية والسياسية :

مشروع القرار بالرغم من أنه يفتح كوة الشرعية للسلطة الجديدة إلا أنه يضع آليات لاستمرار الرقابة والمساءلة ويشترط عملية سياسية شاملة